استبداد السلطة العمومية واغتيال العقل النقدي في ليبيا:

أزمة الأخلاق والبحث العلمي

تُبرز العدالة بوصفها المعيار الحقيقيّ لشرعيّة السلطة؛ فحين تتحوّل مؤسّسات الدولة إلى أدوات للهيمنة واستنزاف الناس، يضيق الفاصل بين ممارسة السلطة وممارسة الإكراه. وتتضاعف هذه المأساة حين تتسرّب هذه الهيمنة إلى المؤسسات التعليمية والأكاديمية، والتي كان ينبغي أن تكون الحصن الأخلاقي والحاضن الأول للقيم المعرفية؛ إذ تشير المؤشرات الدولية وتراجع التصنيفات الأكاديمية لوضع التعليم والبحث العلمي في ليبيا إلى عمق الأزمة الهيكلية، حيث أدى طغيان أهواء السلطة العمومية وتجاوزها الحد الأدنى من المعايير الأخلاقية إلى انحراف المؤسسة العلمية عن رسالتها السامية، وتحولها من منارة للتنوير والتربية إلى أداة تُطيح ببنية الأخلاق والعلم دفعة واحدة. إن رسالة الجامعة والمراكز البحثية لا تقتصر على تلقين المعارف وتجميع البيانات، بل تتعداها إلى بناء العقل النقدي وتأسيس المنظومة الأخلاقية للمجتمع؛ فالأخلاق والعلم ليسا مجرد مادتين يُدرّسان، بل هما جوهر البنية المؤسسية ذاتها. وحين تخضع السلطة العمومية لأهوائها وتتجاوز المعايير الأخلاقية، فإنها تسعى بالضرورة إلى إخضاع المؤسسة البحثية والأكاديمية لتكون أداتها الأبرز في السيطرة. وبدلاً من أن تكون مؤسسات إنتاج الفكر والعلم حصناً للتنوير ومساحة للحرية، تتشوه وظيفتها لتباشر أشكالاً من "العنف الرمزي والإرهاب متعدد الأوجه" الذي يجرد الفكر من نقديته، ويحول العلماء والأكاديميين والطلاب إلى أدوات تنفيذية مسلوبة الإرادة.

مظاهر الانحراف المؤسسي والتجريف المادي

يتجلى هذا الانحراف المستمر عبر مستويين متكاملين؛ سلوكي-إداري من جهة، ومادي-حرماني من جهة أخرى. في البداية، يجري تغليب التملق والمحسوبية وترقية غير المستحقين وتهميش العقول المبدعة تلبية لرغبات السلطة أو الولاءات الفئوية بدلاً من اعتماد المعيارية والنزاهة العلمية. يرافق ذلك السطو المباشر على المستحقات والحقوق القانونية، إذ إن مصادرة أجور وحقوق أعضاء الهيئة التدريسية والباحثين، والتنصل من التزامات التأمين الصحي والضمان الاجتماعي المكتسبة قانوناً، تشكل ضربة استباقية لاستقرار الأكاديمي، فوضع الكوادر العلمية تحت صدمة العوز المادي اليومي يهدف بطريقة غير مباشرة إلى إشغالهم بمتطلبات العيش الأساسية بدلاً من التفرغ للتفكير النقدي والإنتاج العلمي. كما يُمارس الحصار المعرفي ومصادرة التبادل العلمي من خلال تجميد برامج الإيفاد والتبادل الأكاديمي والبحثي مع المؤسسات والجامعات العالمية، وقطع جسور التواصل مع مراكز الابتكار الدولية، وهي ممارسة عزل تهدف إلى عزل المبتكر عن بيئته المعاصرة لتسهيل السيطرة على الفكر المحلي وإبقائه في حظيرة الاستبداد والإرهاب المؤسساتي. وينتهي هذا المسار باستنزاف الطاقة الإبداعية وقمع الحرية عبر تحويل النشاط البحثي إلى ممارسات بيروقراطية مفرغة من مضمونها، وتكميم أفواه النقاد من الأساتذة والطلاب، مما يتسبب في تدهور مؤشرات الجودة وخروج المؤسسات العلمية والجامعات من التقييمات الأكاديمية الدولية نتيجة إهمال البيئة المعملية والمختبرات التقنية.

مأسسة التجهيل وتداعي البنية الأخلاقية

إن الخطورة الكبرى لهذا الانحراف لا تكمن في الجانب الأكاديمي الشكلي فحسب، بل في تداعي بنية القيم دفعة واحدة؛ إذ إن هذه الممارسات الممنهجة التي تتوارثها وتقرها السلطات المتعاقبة تؤسس لمعادلة عكسية في المجتمع تقوم على رفع قيمة الجهل، وتعظيم شأن الفساد، واستخدام المؤسسة التعليمية لحماية الاستبداد. وعندما يرى الطالب الجامعي والباحث الناشئ أن الوصول إلى الحقوق لا يتم عبر الكفاءة والابتكار، بل بالولاء والتملق، وأن القوانين تُنتهك بلا حسيب داخل الحاضنة المفترضة للأخلاق، يتشرب العقل الشاب مفهوم أن الاستبداد والإكراه هما المنطق الناظم للحياة. وهنا تتداعى الرسالة التنويرية للمؤسسات العلمية، وتنتج الأزمة أجيالاً مسلوبة اليقين ومجردة من الحس الأخلاقي الناقد، مما يشكل أشرس عملية انتهاك للحقوق في عصر جعلت فيه الشعوب المتقدمة من العلم والبحث العلمي حجر الزاوية لبناء الدولة وازدهار الإنسان.

استعادة الشرعية الأخلاقية والتعليمية

لإصلاح المنظومة العلمية بكامل مكوناتها، وإعادة الاعتبار للقطاع الأكاديمي والبحثي بوصفه حاضنةً للأخلاق والعدالة، لا بد من تبني خارطة طريق شمولية تتجاوز الحلول الشكليّة وتستهدف الجذور الهيكلية للقطاع. تبدأ هذه الخارطة بالاستقلال التام للمنظومة المعرفية وإلغاء ارتهانها السياسي، عبر فصل إدارة المراكز البحثية، والأكاديميات، والمؤسسات التعليمية عن التجاذبات السياسية وأهواء السلطة التنفيذية، وتكريس قواعد الحوكمة الشفافة لاختيار القيادات العلمية والبحثية بناءً على الكفاءة والنزاهة والإنتاج المعرفي. يلي ذلك الوفاء الكامل بالحقوق وصون الكرامة للمفكرين والعلماء والبحاث، من خلال حماية المستحقات المالية القانونية، وتفعيل التأمين الصحي الشامل والعدالة الوظيفية داخل المؤسسات والمجالس البحثية كافة، لضمان استقرار الباحثين وتحريرهم من أعباء العوز المادي التي تُعطل إنتاجيتهم. كما يتطلب الإصلاح إنهاء الحصار المعرفي وإعادة فتح منافذ التواصل العلمي الدولي، عبر فك الحظر عن برامج التبادل الأكاديمي، والمنح، والمشاريع البحثية المشتركة مع الهيئات والمراكز العلمية العالمية، وتسهيل مشاركة العلماء والباحثين في المؤتمرات والشبكات المعرفية الدولية. ولا بد من إقرار ميثاق أخلاقي شامل لحماية الحرية الأكاديمية والبحثية، بتأسيس هيئات وطنية مستقلة للنزاهة تُعنى بمكافحة الفساد المالي والإداري والإرهاب السياسوي، أفعال التمييز والعنصرية، والسرقات العلمية، وكفالة حريات التفكير والبحث والنشر داخل المنظومة بأسرها، وتطوير أساليب التفكير النقدي والابتكار. كما يجب إعادة هيكلة التمويل المعرفي بربط الميزانيات الحكومية بمخرجات البحث العلمي والتطوير، وتوجيه الإنفاق نحو دعم البنية التحتية للمختبرات، والمراكز التقنية، والتبادل العلمي ونقل وتوطين المعرفة والنشر الفكري والعلمي ، لربط نتاجات الابتكار والبحث العلمي بمستهدفات التنمية المجتمعية الشاملة.